مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ISSN: 2335-1039
المجلد: 15 العدد: 02 السنة 2026 ص 513 - 534

تاريخ الإرسال: 06-10-2025 تاريخ القبول:05-01-2026

التهديدات الأمنيّة اللاّتماثليّة وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري: قراءة في استراتيجيّة المواجهة

Asymmetric Security Threats and Their Impact on Algerian National Security: A Reading of the Confrontation Strategy

حفري آمال*

جامعة الوادي، (الجزائر)، amel-hofri@univ-eloued.dz

https://orcid.org/0000-0003-3825-6717

مخبر التحولات القانونية الدولية وانعكاساتها على التشريع الجزائري

الملخص:

تشهد العديد من الدول، لاسيما في القارة الإفريقيّة، تزايدا ملحوظا على مستوى التهديدات الأمنية اللاتماثلية، سواء من حيث التعدد أو الإنتشار، وذلك نتيجة لجملة من العوامل المرتبطة بالفقر، وعدم الاستقرار السياسي، وضعف مؤسّسات الحكم الرشيد، وغياب العدالة وسيادة القانون، حيث انعكست هذه الأوضاع بشكل مباشر على الأمن الوطني الجزائري. وبالتالي تهدف الدراسة إلى تقديم وصف عام لهذه الأوضاع مع تسليط الضوء على أهم الآليات والاستراتيجيّات الردعيّة التي اعتمدتها الجزائر لحماية حدودها والتخفيف من الآثار المترتبة عن هذا النوع من التهديدات.

وقد خلصت الدراسة إلى أنّ القضاء التام على هذا النوع من التهديدات أمر بالغ الصعوبة، لذلك وجب على الدولة الجزائرية تركيز جهودها لمعرفة كيفية التعامل معها، واحتواءها، وتقويض دورها، بهدف حماية أمنها الوطني.

* المؤلف المرسل

الكلمات المفتاحية: التهديدات الأمنية اللاتماثلية، الجزائر، الأمن الوطني، الإستراتيجيات.

Abstract:

Many countries, particularly in the African continent, are witnessing a noticeable increase in asymmetric security threats, both in terms of their diversity and spread. This escalation is largely attributed to a range of factors, including poverty, political instability, weak institutions of good governance, and the absence of justice and the rule of law. These conditions have had a direct impact on Algeria's national security. Accordingly, this study aims to provide a general overview of these circumstances, while shedding light on the key deterrent mechanisms and strategies adopted by Algeria to secure its borders and mitigate the consequences of such threats.

The study concludes that the complete eradication of this type of threat is extremely difficult. Therefore, it is imperative for the Algerian state to focus its efforts on learning how to manage, contain, and undermine these threats in order to safeguard its national security.

Keywords: Asymmetric security threat, Algeria, National security, Strategies.

مقدمة:

شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة وتغيّر النظام الدولي، ظهور معالم جديدة لتهديدات وتحديات غير دولاتية عابرة للحدود لم يواجهها العالم من قبل، حيث أدّى التغير على مستوى طبيعة التهديد إلى التغير في مفهوم الأمن الذي انتقل بدوره من الأمن العسكري إلى الأمن الإنساني؛ فعالم اليوم لم يعد يتكلم عن تهديد عسكري مباشر بين الدول وإنّما عن تهديدات متنوعة اقتصادية، اجتماعية، سياسية، قد يكون مصدرها منظمة أو جماعة أو فرد، لها من القدرة ما يكفي لزعزعة الأمن الوطني للدول.

يزداد انتشار هذا النوع من التهديدات بين الدول الهشّة والضعيفة التي تشهد انفلات أمني بالدرجة الأولى، وهو الطابع الذي تتميّز به أغلب الدول الإفريقيّة منذ عام 2011، وبما أنّ الجزائر واحدة منهم فإنّ الواقع الجغرافي يفرض عليها تحديات أمنية جديدة تشكّل خطرا مباشرا على الأمن الوطني منبعها دول الجوار، لذلك عمل صانع القرار الجزائري على تعزيز جهوده في هذا المجال من خلال وضعه لمجموعة من الاستراتيجيّات الدفاعيّة والوقائيّة، بهدف التحكم في نشاط هذا النوع من التهديدات وتقويض قوته على المستوى الإقليمي والوطني. وهذا يطرح الإشكالية التالية: كيف أثرت التهديدات الأمنية اللاّتماثلية الإقليمية على الأمن الوطني الجزائري، وما مدى قدرة الدولة على تبني استراتيجية فعالة للتعامل معها؟ ولمعالجة هذه الإشكالية تم الاعتماد على الفرضية التالية: الحفاظ على الأمن الوطني الجزائري يعتمد على مدى طبيعة وقوة وفعالية الاستراتيجية التي اعتمدتها الدولة في مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية.

وعليه، جاءت دراسة الموضوع وفق منهج وصفي تحليلي، مقسّم إلى ثلاث محاور هي:

1- التهديدات الأمنيّة اللاتماثليّة- الأمن الوطني: دراسة في المفهوم.
2- واقع التهديدات الأمنية اللاتماثلية الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري.
3- الاستراتيجية الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية الإقليمية وحماية الأمن الوطني.

أوّلا: التهديدات الأمنية اللاّتماثلية-الأمن الوطني: دراسة مفاهيميّة

إنّ المتتبّع لمؤشرات البيئة العالميّة في الفترات الأخيرة، يلاحظ تحوّلا في طبيعة المخاطر التي تهدّد الدول، من النمط التقليدي إلى أنماط جديدة، من بينها التهديدات الأمنيّة اللاتماثليّة، التي ارتبطت بتغيّر مفهوم الأمن.

1. مفهوم التهديدات الأمنيّة اللاتماثلية:

قبل التطرق إلى مفهوم التهديدات الأمنية اللاتماثلية وجب أوّلا تسليط الضوء على معنى التهديد الأمني.

1.1.مفهوم التهديد الأمني (Security threat):

من الناحية اللّغوية اشقت كلمة الأمن (Security) من الفعل "أَمِنَ" أي الطمأنينة والاستقرار. أمّا من الناحية الاصطلاحية فنجد مفهومين للأمن: المفهوم الضيّق؛ يرتبط بفكرة الأمن الصلب الذي يتميز بالطابع العسكري، وهو مجمل السياسات التي تهدف إلى توفير الأمن والحماية للأفراد، أمّا المفهوم الواسع؛ فيرتبط بمفهوم الأمن الناعم أو الليّن، ويعني غياب التهديدات العسكرية وغير العسكرية التي تواجه الدول والمجتمعات مثل: التهديدات البيئية، الاقتصادية، الصحية، وتهديدات الجريمة المنظمة، كما يرتبط بفواعل غير الدولة[1].

في حين أنّ كلمة تهديد (Threat) اشتُقت من الناحية اللغوية من لفظ "هدّد"، ويُقصد به محاولة إلحاق الأذى بشيء معين قصد الإخلال بالأمن، كما ورد في قاموس أكسفورد (Oxford) على أنّه "محاولة شخص أو شيء الإضرار بحياة الآخرين". أمّا من الناحية الاصطلاحية؛ فمع تعقّد الظاهرة الأمنيّة وتوسعها، توسّع أيضا مفهوم التهديد من التهديد التقليدي، إلى التهديد غير التقليدي الذي يشمل التهديدات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية[2].

استنادا إلى ما سبق، يمكن فهم مصطلح التهديدات الأمنية اللاّتماثلية من خلال مجموعة من التعاريف، أهمها:

- عرّفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصادر عام 1994 بأنها: " تهديدات ذات صبغة عالميّة متداخلة تتجاوز حدود الدول، لايمكن مواجهتها بالأساليب الأمنيّة التقليديّة"، كما وضّح تقرير لهذا البرنامج في عام 2004، تحت عنوان "عالم أكثر أمنا مسؤوليتنا المشتركة" أنّ التهديدات اللاتماثلية هي: "تلك العمليات التي تشمل كل ما يسبّب خسائر في الأرواح أو يمسّ استقرار الدول ووحدتها ضمن النظام الدولي".[3]
- تعرّف أيضا على أنها: "تلك التهديدات التي تُبنى على فكرة الغموض؛ تنشأ بين فواعل غير متكافئة في القوّة، وتشمل الإرهاب العابر للحدود والجريمة المنظمة والنزاعات الداخليّة، وقد ظهرت نتيجة التحولات في بنية النظام الدولي وانتقال المخاطر من الطابع التماثلي إلى اللاّتماثلي.[4]

2. مفهوم الأمن الوطني (National security):

1.2. تعريف الأمن الوطني:

يُلاحظ أنّ مختلف التعريفات المقدّمة حول الأمن الوطني ضمن الأدبيات الغربيّة تدخل في إطار بنية الدفاع أو الأمن الداخلي وأجهزتهما[5]، أهمّها:

- عرّفته دائرة المعارف البريطانية بأنّه:" تأمين الدولة من الخضوع لقوى خارجية".

➢ يؤكّدُ هذا التعريف على أنّ تحقيق الأمن الوطني يرتبط بمدى سيادة واستقلالية الدولة.

- عرّفته موسوعة " غرينوود للعلاقات الدولية" أين نقرأ: "...يمتد الأمن الوطني ليشمل السياسات الخارجية التي تتعلّق بشكل مباشر أو غير مباشر بضرورات تحقيقه وتجسيد استراتيجيته كالتحالفات، والنفقات العسكرية والسياسيّة والطاقوية، وسياسة مشتريات الموارد الحيوية"[6]

➢ حسب هذا التعريف فإنّ الأمن الوطني لا يقتصر على الأمن الداخلي للدولة فقط وإنّما يمتدّ ليمس السياسة الخارجية للدولة كونها سبب مباشر في تحقيقه.

- بالنسبة لباري بوزان فإنّ الأمن الوطني هو:" قدرة الدولة في الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوطنية"

لذا وتأسيسا على ما تقدّم، يمكن القول إنّ الأمن الوطني هو عملية تتمّ وفق خطة منظمة وشاملة من قبل صنّاع القرار تركّز على حاضر ومستقبل الدولة بهدف الحفاظ على استمراريتها وبقائها. ومنه فالمفهوم الشامل للأمن يرى أنّ: البيئة الدوليّة تشكّل إطارا يحتوي على متغيّرات قد تهدّد الأمن الوطني بشكل مباشر أو غير مباشر، غير أنّ العوامل الأكثر تأثيرا على أمن الدولة ترتبط ببنيتها السياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة الداخليّة. ولذلك، يركّز مفهوم الأمن على دراسة العوامل الداخليّة المرتبطة بالنظم والترتيبات الوطنيّة في ظل سيادة الدولة واستقلالها، دون الاقتصار على علاقاتها الخارجيّة[7].

2.2. أبعاد الأمن الوطني: للأمن الوطني مجموعة من الأبعاد نذكر أهمّها:

- البعد السياسي: ويعدّ عنصرا أساسيّا في إدارة مؤسّسات الدولة، إذ يساهم في تبني

سياسات داخلية متوازنة وخارجيّة فعّالة تمكّنها من التأثير إقليميّا ودوليّا، ويتحقّق ذلك عبر ترسيخ الديموقراطية والرقابة والمساءلة وتعزيز تنفيذ القانون، وتوفير إرادة سياسيّة تجعل الأمن الوطني في مقدّمة الأولويات.

- البعد الاقتصادي: يرتبط إرتباطا وثيقا بحالة التنمية في البلاد[8]، وهو ما يمنح الدولة ثقلا سياسيّا على المستويين الإقليمي والدولي، كما يشكّل أساسا حيويّا لقوّتها العسكريّة من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتمويل الصناعات الدفاعيّة، حيث يؤدي تكامل القوتين العسكرية والاقتصادية إلى تعزيز القوة السياسية للدولة، ما يجعل تماسك الأبعاد سببا رئيسا في تصاعد مكانتها.
- البعد العسكري: هو أكثر أبعاد الأمن الوطني فاعليّة، والذي لا يُسمح بضعفه أبدا، لأنّه سيؤدّي حتما إلى انهيار أمن الدولة الوطني، مع احتمال وقوعها تحت الاحتلال الأجنبي، أو إلغائها تماما وضمّها لدولة أخرى. ويتطلب هذا البعد توفير تسليح جديد مناسب للقوات المسلّحة في الدولة لتوفير الأمن[9].

ثانيا: واقع التهديدات الأمنيّة اللاتماثليّة الإقليميّة وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري

أصبحت التهديدات الأمنيّة اللاّتماثليّة اليوم تحظى باهتمام واسع، نظرا لتأثيرها الكبير على الأمن بجميع مستوياته، وهو ما يتعلّق بمثلث الهجرة غير الشرعيّة والجريمة المنظمة والإرهاب، ودرجة انعكاسه على الأمن الوطني الجزائري.

1. واقع الهجرة غير الشرعيّة وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري:

يعدّ واقع الهجرة غير الشرعيّة وما يترتّب عنها من تداعيات أمنيّة، أحد أبرز التحديات التي تواجه الجزائر، الأمر الذي يستوجب الوقوف عند مفهوم هذه الظاهرة.

1.1.تعريف الهجرة غير الشرعية (Illegal Migration): تعتبر الهجرة غير الشرعيّة ظاهرة حديثة نسبيا، ولذلك فقد وردت بشأنها عدّة تعريفات، نخص بالذكر:

- تعريف الأمم المتحدة التي وصفتها بأنّها:" دخول غير مقنّن لفرد من دولة إلى أخرى

عن طريق البحر أو البر أو الجو..."، كما قدّمت تعريف آخر لها في بروتوكولها المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة غير الوطنية، بأنها:" تدبير الخروج غير المشروع لشخص أو لمجموعة من الأشخاص إلى دولة ليسوا من رعاياها أو من المقيمين بها، عن طريق عبور الحدود دون التقيّد بالشروط اللازمة".

تماشيا مع ما سبق، لابدّ من التمييز بين ثلاثة أشكال من الدول عند الحديث عن الهجرة غير الشرعية وهي:

- دول تصدير وانطلاق: وهي الدول التي تدفع أوضاعها المعيشيّة المتدنية بمواطنيها لاتخاذ قرار الهجرة غير الشرعية مثل: دول العالم الثالث.
- دول عبور: وهي المحطة الضروريّة للوصول إلى الدول المستقبلة، مثل: دول المغرب العربي.
- دول استقبال مستهدفة: وهي مجموعة الدول التي تشكّل محطة الوصول بالنسبة للمهاجر غير الشرعي، مثل: الدول الأوروبية[10].

وعلى اعتبار أنّ هذه الورقة البحثيّة تركّز على تداعيات التهديدات اللاّتماثلية الإقليمية على الأمن الوطني الجزائري، فلابدّ من دراسة شكلين فقط ممّا سبق ذكره وهما:

– الجزائر كبلد عبور للمهاجرين غير الشرعيّين نحو أوروبا: تُعتبر الجزائر طريق عبور دوليّة للمهاجرين غير الشرعيّين نحو أوروبا انطلاقا من الدول الإفريقيّة، حيث تحولت جنوب البلاد في السنوات الأخيرة إلى ملجأ آمن لتجميع المهاجرين الأفارقة ونقلهم عبر الممرّات المبرمجة من طرف شبكات التهريب إلى وجهتهم النهائية[11]، وذلك نتيجة لعدم الاستقرار الذي تعيشه هذه الدول. فحسب إحصائيات مجلة الجيش لعام 2017 بلغ عدد المهاجرين غير الشرعيين 5449 مهاجرا، يحاولون عبور المتوسّط وصولا للضّفة الجنوبيّة، وذلك باتخاذ عدّة ممرّات جغرافيّة وصولا إلى جنوب الجزائر، أين يتشتّت المهاجرون نحو شمال المتوسط.[12].

– الجزائر كبلد استقبال للمهاجرين غير الشرعيين: تتحوّل الجزائر تدريجيّا لتصبح بلد

استقبال للمهاجرين، بعد أن كانت ولمدة طويلة تمثل بلد عبور أو "ترانزيت" لهذا النوع من الهجرة، وذلك بالنظر إلى الأعداد المتزايدة من مهاجري دول السّاحل والصحراء الذين تطول مدة إقامتهم بسبب ظروف الهجرة الصّعبة نتيجة غلق المجال الأوروبي، حيث تقدّم المفوضية العليا للاّجئين رقما بخصوص المهاجرين غير الشرعيّين من جنسيات إفريقية يقدر بـ (21500) لاجئ، 40% من هؤلاء يعتبرون الجزائر مقصدهم النهائي، في حين يعتبر 40% آخرون أنهم مجرد عابرين نحو مقصدهم (أوروبا)، أمّا نسبة 20% المتبقية فتخصّ المواقف المتنوعة، أغلبها ممّن لا يملكون وسائل العودة لدولهم[13].

إنّ أهم ما يهدّد الأمن الوطني الجزائري في هذا الموضوع هو المخاطر الأمنية التي سيواجهها بالدرجة الأولى والمتمثلة في؛ صعوبة التحكم في الحدود الجزائرية خاصّة الجنوبية منها التي تشهد عدم استقرار وتوتر دائم، أمّا بالنسبة للمخاطر السياسيّة فتتمثّل في اغتنام العديد من الهيئات الحكوميّة وغير الحكوميّة الفرصة من أجل تشويه صورة الجزائر واتهامها بالتقصير، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة ظاهرة التسوّل والتشرّد كخطر اجتماعي يهدّد الأمن الوطني للدولة، أمّا بالنسبة للمخاطر الاقتصاديّة فتتجسّد في؛ النفقات المالية التي تتكلّف بها الدولة من أجل توفير أماكن لإيواء المهاجرين غير الشرعيين، وتوفير الأغذية والأفرشة والرعاية الصحيّة أيضا لتفادي انتشار الأمراض والأوبئة، دون أن ننسى عملية الترحيل التي تكلّف الدولة مبالغ كبيرة جدا[14].

أمّا بالنسبة للتحولات الراهنة، فقد برزت الهجرة غير الشرعيّة خلال الفترة (2024–2025) كتهديد لاتماثلي مُضاعف، ليس فقط لبعدها الديمغرافي–الإنساني، وإنّما لارتباطها المتزايد بشبكات تهريب عابرة للحدود. وتُظهر الوقائع الأخيرة ارتفاع ضغط الهجرة عبر الجنوب الجزائري؛ إذ شهد شهر أفريل 2025 عمليات ترحيل جماعية كبيرة نحو النيجر (تجاوزت 4,000 مهاجر خلال شهر واحد وفق تقارير حقوقية)، ما يكشف استمرار الجزائر كمنطقة عبور واستقرار في آن واحد، ويُبرز

تكلفة أمنيّة متصاعدة لإدارة هذا المسار في ظل اضطراب دول المصدر والعبور بالسّاحل[15].

2. واقع الجريمة المنظمة وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري:

إنّ لاستفحال ظاهرة الجريمة المنظمة على نطاق واسع في إفريقيا عدّة أسباب أهمّها البيئة الافريقيّة المواتية، غير أنّه وقبل التطرق إلى خصائص الجريمة المنظمة وأشكالها في إفريقيا، وجب أوّلا تسليط الضوء على مفهومها.

1.2 تعريف الجريمة المنظمة (Organized crime): يُعتبر مفهومها معقّد ومتشابك نظرا لعدم وجود اتّفاق حوله، غير أنّه سيتمّ من خلال هذا العنصر تقديم أهم التعاريف الخاصة بهذا المصطلح.

– التعريف الصادر عن الدورة 22 للندوة الإقليمية الإفريقية "للمنظمة الدوليّة للشرطة الجنائيّة":" الجريمة المنظمّة تُرتكب من قبل مجموعة أشخاص يجمعهم تنظيم هرمي محدّد بهدف تحقيق الربح، بممارستها لأنشطة مشروعة وغير مشروعة، وغالبا ما تستخدم التهديد والعنف والرشوة، إضافة إلى إمكانية امتداد نشاطها إلى خارج حدود الدولة".

2.2. أشكال الجريمة المنظمة المهدّدة للأمن الوطني الجزائري:

– تهريب الوقود: أخذت هذه العملية مستوى من الكثافة في الجزائر، حيث أصبحت تعيق مسارات التنمية المحليّة في المناطق الحدودية، كما وتستنزف المقدرات الطبيعية للاقتصاد الوطني برمته، وتشير إحصائيّات عام 2024 إلى أنّ تهريب الوقود يكلّف الاقتصاد الوطني خسارة تقدّر بحوالي 1.3 مليار دولار سنويّا.

– تهريب المهاجرين: تتورط التنظيمات الإجراميّة المنظمة المحليّة وعبر الوطنيّة في عمليّات تهريب المهاجرين غير الشرعيين الجزائريين والأفارقة على حدّ سواء، يعمل فيها ذوو الخبرة في القوانين الخاصّة بالهجرة والجنسيّة والإقامة، بالإضافة إلى وكالات السّفر والسياحة وشركات النقل.

– تهريب العملة الصعبة: يهدّد هذا النوع المنظومة الاقتصاديّة الوطنيّة، حيث عرفت هذه

الظاهرة تصاعدا مستمرا في انتشارها وشدة خطورتها، وقد صنّفت منظمة النزاهة الماليّة العالمية في تقريرها الصادر عام 2015 الجزائر في المرتبة 58 عالميّا في تهريب الأموال من بين 75 دولة، والذي قدر حجم الأموال المهربة من الجزائر بـ 15.246 مليار دولار.

- تبييض الأموال: تسجل الجزائر وجود عدد من الجرائم التي يمكن استغلال محصلاتها في جرائم تبييض الأموال، على رأسها جرائم الفساد، التهريب والاتجار غير المشروع في المخدرات وتهريب الأسلحة والذخيرة[16].
- الاتجار غير المشروع بالمخدرات: يعدّ الموقع الجغرافي للجزائر الرابط بين السّاحل والصحراء وأوروبا ودول المغرب العربي، عاملا جعلها منطقة عبور رئيسيّة لتجارة المخدرات نحو أوروبا. وقد ساهم عدم الاسقرار الأمني والسياسي على حدودها في خلق بيئة ملائمة لنشاط شبكات التهريب الدوليّة. والدليل على ذلك كميات المخدرات المحجوزة سنويا من قبل مصالح المكافحة (أنظر الجدول 01 و02). ما يشكّل تهديدا مباشرا للأمن الوطني الجزائري بتأثيراته السلبيّة المتعدّدة.

الجدول 01: يبين الكميات المحجوزة من القنب بالكيلوغرام خلال الفترة (2021-2024)

التصنيف حسب طبيعة المخالفة		الكمية المحجوزة عام 2021	الكمية المحجوزة عام 2022	الكمية المحجوزة عام 2023	الكمية المحجوزة عام 2024
التهريب والاتجار	داخل الوطن	31,090,582	23,739,594	23,823,684	20,771,423
	على الحدود الوطنية	40,228,487	34,464,872	20,543,997	16,957,965
الحيازة والاستهلاك		120,353	53,565	168,418	51,768

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وزارة العدل، الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، تقرير عام 2021،2022،2023،2024، ص 4.

يُلاحظ من خلال الجدول رقم 01 استمرار المنحى التنازلي في الكميّات المحجوزة من القنب خلال الفترة (2021–2024)، إذ تراجعت كميات التهريب والاتجار داخل الوطن من 31,090,582 عام 2021 إلى 20,771,423 عام 2024، كما انخفضت على الحدود الوطنية من 40,228,487 إلى 16,957,965 في الفترة نفسها. ويُبرز ذلك أنّ الانخفاض المسجّل يعود أساسا إلى تراجع نشاط التهريب المنظم، سواء عبر الإقليم الوطني أو عبر المنافذ الحدودية، وهو ما قد يرتبط بتشديد الرقابة ورفع فعالية التدخلات الأمنية. بالمقابل، تبقى كميات الحيازة والاستهلاك محدودة جدا مقارنة بالتهريب والاتجار، رغم تسجيل تذبذب بسيط من عام لآخر (ارتفاع عام 2023 ثم انخفاض عام 2024)، ما يعكس أن عمليات الحجز والكشف موجّهة أكثر نحو العصابات المتخصصة في التهريب والاتجار.

وعليه، تؤكد المعطيات أن الجهد العملي في مكافحة القنب يرتكز بالدرجة الأولى على الحدّ من تدفّق القنب إلى السوق الوطنية عبر استهداف قنوات التهريب والتوزيع، مع بقاء قضايا الاستهلاك الفردي في مستويات أقل من حيث الحجز والمتابعة

الجدول 02: يبين الكميات المحجوزة من الكوكايين بالغرام خلال الفترة (2021–2024)

التصنيف حسب طبيعة المخالفة		الكمية المحجوزة عام 2021	الكمية المحجوزة عام 2022	الكمية المحجوزة عام 2023	الكمية المحجوزة عام 2024
التهريب والاتجار	داخل الوطن	494,777,672	59,367,501	202,889,142	897,085,033
	على الحدود الوطنية	18,110,382	2,108,51	51,062,7	153,855,6
الحيازة والاستهلاك		77,012	368,886	2,441,296	3,310,696

المصدر: المرجع نفسه، ص5.

يُظهر الجدول رقم 02 الخاص بالكميات المحجوزة من الكوكايين خلال الفترة (2021–2024) تذبذبا حادّا في الحجز، مع تسجيل ارتفاع كبير عام 2021 ثم تراجع واضح عام 2022، قبل أن تعود الكميات للارتفاع مجددا عامي 2023 و2024. وتُسجَّل الذروة الأبرز عام 2024، إذ بلغت كميات التهريب والاتجار داخل الوطن 897,085,033 غرام، ما يؤكد أن الجزء الأكبر من المحجوزات مرتبط أساسا بعمليات الاتجار داخل الإقليم الوطني مقارنة بالحدود. بالمقابل، تبقى كميات التهريب على الحدود أقل نسبيّا رغم ارتفاعها عام 2024، وهو ما قد يعكس تحوّل مسالك التهريب أو تكيّفها مع إجراءات الرقابة. كما تُلاحظ زيادة متواصلة في كميات الحيازة والاستهلاك من 77,012 عام 2021 إلى 3,310,696 عام 2024، بما يشير إلى توسّع الاستهلاك المحلي أو ارتفاع وتيرة الكشف عنه.

بناء على ما سبق، يُظهر مجموع الكميات المحجوزة من القنب والكوكايين خطرا حقيقيّا يهدّد الأمن الوطني الجزائري بصفة عامّة وأمن الفرد بصفة خاصّة، وهو ما يفرض تعزيز آليات المكافحة على المستويين الداخلي والحدودي.

تُظهر التطورات الأخيرة، أنّ الجريمة المنظّمة في المجال الصّحراوي–السّاحلي تتخذ طابعا عابرا للحدود وأكثر تكيّفا مع الفراغات الأمنية في الساحل، بما يعزّز تهديدها المباشر للأمن الوطني الجزائري، فالتقارير الحديثة حول السّاحل تؤكد استمرار تحوّل شبكات التهريب (سلاح، مخدرات، وقود) إلى بنى مرنة تتقاطع مع جماعات مسلّحة وتستفيد من هشاشة الرقابة في دول الجوار. هذا التحوّل جعل الحزام الحدودي الجنوبي مجالا لانتقال أنماط تهريب أكثر تعقيدا، بما يرفع كلفة المراقبة ويُبقي الجزائر أمام تهديد إجرامي متحوّل يرتبط بظروف الإقليم غير المستقر[17].

3. واقع الإرهاب وتداعياته على الأمن الوطني الجزائري:

يُطرح الإرهاب كأحد أهم الإشكالات المرتبطة بالأمن الوطني الجزائري، بما يثير الحاجة إلى التعمّق في طبيعته وانعكاساته.

1.3. تعريف الإرهاب (Terrorism): يحتل هذا المفهوم مكانة محوريّة في السياسات الإقليمية والدولية منذ عقود من الزمن، نظرا لخطورته على السّلم والأمن الدوليين، وعلى الرغم من ذلك يُلاحظ وجود إشكالات حول وضع تعريف موحّد وشامل يصف المعنى الحقيقي لمصطلح الإرهاب، إلاّ أنّه لابدّ من معرفة محاولات تعريفه التي ستضل تعاريف مؤقتة في انتظار التعريف الشامل له.

- عرّفه قاموس أكسفورد على أنه: الاستخدام غير القانوني للعنف والترهيب، خاصة ضد المدنيين سعيا وراء أهداف سياسيّة[18].
- عرّفته اتفاقيّة منظمة الوحدة الإفريقيّة لمنع ومكافحة الإرهاب على أنّه: " كل فعل إجرامي يهدّد حياة الأفرد أو ممتلكاتهم، أو يهدف إلى إرغام الحكومات أو إخضاعها لاتخاذ مواقف أو قرارات معيّنة".

2.2. تأثير الجماعات الإرهابيّة في منطقة السّاحل الإفريقي على الأمن الوطني الجزائري:

تتقاسم الدولة الجزائريّة حدودها الجنوبيّة والجنوبيّة الغربيّة مع بعض دول منطقة السّاحل (النيجر 951 كلم) (مالي 1329كلم) (موريتانيا 461)، وهو ما جعل هذا البحث يُسلط الضوء في دراسته للإرهاب على منطقة الساحل باعتبارها الأكثر تهديدا للأمن الوطني الجزائري، وفيما يلي سيتمّ تناول أهم التنظيمات الإرهابية المنتشرة في هذه المنطقة.

- حركة أنصار الدين: هي حركة جهادية مسلحة في شمال مالي، تُوصف بأنّها أكبر التنظيمات المسلحة في إقليم أزواد، تسعى لتطبيق الشريعة الإسلامية والحصول على حكم ذاتي موسّع للإقليم، تأسّست عام 2011 في مدينة كيدال شمال مالي بزعامة إياد آغ غالي، لكن سرعان ما انحرفت عن نهجها وتحالفت مع تنظيم القاعدة عام 2012، لتشنّ العديد من الهجمات الإرهابية في شمال مالي القريبة من الحدود الجزائرية[19].
- القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي: جاء هذا التنظيم امتدادا للجماعة السلفيّة للدعوة

والقتال التي انشقّت عن الجماعة الإسلاميّة المسلّحة عام 1997، وبعد إعلان أيمن الظواهري عن تحالف القاعدة مع الجماعة السلفية للدعوة والقتال في الجزائر اتّخذت أعمالها أبعادا إقليميّة، لتتحوّل بعد ذلك إلى تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، الذي اتخذ الجنوب الشرقي للجزائر مركزا له ما يشكّل تهديدا خطيرا للأمن القومي للدولة[20].

- حركة التوحيد والجهاد غرب إفريقيا: هي حركة مسلّحة جهاديّة منبثقة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، تأسّست في غرب إفريقيا على يد الموريتاني "حماد ولد محمد خيرو" عام 2011، تعدّ الحركة الأكثر نفوذا في شمال مالي، والتي عانت معها الجزائر في العديد من العمليّات الإرهابيّة، وبالتالي فهي من أهم التنظيمات أو الفواعل التي تهدّد الأمن الوطني الجزائري[21].

على الرغم من تراجع العمليات الإرهابية داخل الجزائر مقارنة بالعقد الماضي، فإنّ التهديد الإرهابي الخارجي ازداد تركيبا بفعل ديناميات الساحل خلال الفترة (2024–2025)، حيث تحوّل جنوب مالي وشمال النيجر إلى فضاء تنافس بين جماعات مرتبطة بالقاعدة وداعش، مع اتساع نشاطها قرب الشريط الحدودي الجزائري، وتجسّد التوتر الحدودي الراهن في حادثة إسقاط الجزائر لطائرة مسيّرة ماليّة قرب تينزاواتين أواخر مارس–أفريل 2025، وما تبعها من أزمة دبلوماسيّة وتراجع في التنسيق الأمني الثنائي، وهو ما يعكس ارتفاع حساسيّة الحدود أمام تهديدات ممسلّحة لاتماثليّة تتغذّى من ضعف الدولة في الجوار[22].

ثالثا: الاستراتيجيّة الجزائريّة في مواجهة التهديدات الأمنيّة اللاتماثليّة الإقليميّة وحماية الأمن الوطني

إنّ مسألة حماية الأمن الوطني أمر حسّاس بالنسبة للدولة الجزائرية، نظرا لتعدّد دوائر التهديدات اللاّتماثلية المحيطة بها المتأتيّة من السّاحل الإفريقي، ممّا استوجب ضرورة اعتمادها لمجموعة من الخطط والإجراءات للتصدي لها وحماية حدودها المتوترة.

1. آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في إطار الاستراتيجيّة الجزائرية:

1.1.الإجراءات التنظيميّة: تقوم أجهزة الأمن المكلّفة من قبل الدولة الجزائريّة بمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة، عن طريق العمل على تكثيف جهودها في مطاردة وضبط المتسلّلين الذين نجحوا في اختراق حدود الدولة والبقاء فيها، بالإضافة إلى جهود القوات المسلحة على الحدود، لإحكام السيطرة على كل من يحاول تجاوزها، وتوجيههم إلى الشرطة القضائية، وبالتالي يُحرّر ضدهم إجراء جزائي طبقا للمواد 543 إلى 550 من القانون البحري رقم 98/05 أو مواد قانون العقوبات إن كانوا محل ارتكاب جرائم أخرى، ومن ثمّ تقديمهم إلى العدالة.

2.1. الإجراءات العسكريّة والأمنيّة: سعت الجزائر إلى تكثيف جهودها في حماية وتأمين حدودها البريّة والبحريّة والجويّة، وهو ما تجسّد في وضعها لوحدات مراقبة على الحدود بغية تنظيم حركة وعبور الأشخاص، تمثلت في:

- حراس الشواطئ: وهي مصلحة تابعة لوزارة الدفاع الوطني، مهمتها حراسة الموانئ والشواطئ وحمايتها من كل محاولات التهريب في المجال البحري[23].
- قيادة وحدات حراس الحدود: وهي مجموعة تابعة لوحدات الجيش الشعبي الوطني تعمل على طول الحدود البرية الجزائرية، لتأمين الحراسة الدائمة.
- مصالح شرطة الحدود: يتجسّد عملها في مجموعة الإجراءات الإدارية والقانونيّة المنظمة لدخول وخروج الأشخاص والممتلكات والبضائع، ومراقبة وثائق السّفر وضمان حراسة وأمن الموانئ والمطارات والسّكك الحديدية ومراكز المراقبة.
- الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية: أنشأته المديرية العامّة للأمن الوطني، وهو جهاز للقيادة والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية، يعمل على مكافحة تزوير الوثائق المرتبطة بالهجرة والإقامة غير الشرعية والعمل غير الشرعي للأجانب.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه المقاربة عرفت خلال الفترة (2024–2025) تدعيما تنظيميّا عبر إنشاء وتفعيل فرق متخصّصة لدى الدرك الوطني لمكافحة تهريب المهاجرين بحرا، مع تكثيف عمليات تفكيك الشبكات الناشطة على الساحل الشمالي وحجز وسائل الإبحار المستعملة في الهجرة السريّة[24].

2. آليات مكافحة الجريمة المنظمة في إطار الاستراتيجيّة الجزائريّة:

على اعتبار أنّ الجريمة المنظمة من أخطر المشاكل الأمنيّة، تطلب الأمر وضع مجموعة من التدابير والأجهزة لمواجهتها، نذكر أهمها:

- المصلحة الوطنيّة لمكافحة الجريمة المنظمة: تتولى هذه المصلحة مهمّة مباشرة التحريات في قضايا الإجرام المنظم والإرهاب، بالتنسيق مع الشركاء الأمنيّين، كما تضطلع بمهمة مكافحة الإجرام الاقتصادي والمالي، إلى جانب باقي المصالح المتخصّصة الوطنيّة الأخرى، على غرار الديوان المركزي لقمع الغش والهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وكذا خلية الاستعلام المالي[25].

بالإضافة إلى ما سبق، توجد العديد من الهيئات الأخرى التي وضعتها الدولة الجزائرية كآليات وقائية مختصة بالتصدي لشكل من أشكال الجريمة المنظمة، نذكر منها: الهيئة المكلفة بالمكافحة المتعلقة بتبييض الأموال، الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، الديوان الوطني لمكافحة التهريب، اللجان المحلية لمكافحة التهريب. وجدير بالذكر أنّ الجزائر سخّرت الوسائل المادية والبشرية وعملت على تطوير وسائل الإعلام خدمة لعمليّة محاربة الجريمة المنظمة[26].

3. آليّات محاربة الإرهاب في إطار الاستراتيجيّة الجزائريّة:

تقوم الاستراتيجيّة الجزائريّة في تعاملها مع التنظيمات الإرهابية على أسس معيّنة نذكر منها:

- رفض التدخّل الأجنبي: ترفض الجزائر أي تدخل أجنبي في منطقة الساحل أو المغرب العربي في مجال محاربة الإرهاب على اعتبار أنّه سيزيد من حدّة الأزمات ويغذيها.
- تجريم دفع الفدية: أكّدت الجزائر على رفضها لعمليّة دفع الفدية للجماعات الإرهابية مقابل الإفراج عن الرهائن المختطفين، ذلك أنها تتيح لهم توفير الموارد المالية لشراء الأسلحة وتنفيذ هجماتهم الإرهابية، وبالتالي عملت الجزائر على تقديم لائحة إلى الأمم المتحدة من شأنها تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية، التي حظيت بتأييد دولي وأممي وبمصادقة مجلس الأمن في ديسمبر 2009.
- عدم التفاوض مع الجماعات الإرهابيّة: جسّدت الجزائر هذا المبدأ من خلال رفضها

للتفاوض مع الجماعات الإرهابيّة في حادثة تيقنتورين في عين أمناس جنوب الجزائر، وتفضيلها الخيار العسكري لحماية أمنها من خلال تدخل الجيش[27].

- تدعيم مكافحة تمويل الإرهاب: أكّدت الجزائر ضمن استراتيجيتها الوطنيّة للفترة (2024–2026)على تكثيف مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، عبر إجراءات لتعزيز التنسيق الرقابي وتتبّع وتجميد الأصول المرتبطة بالشّبكات الإرهابيّة، خاصة مع تنامي استعمال الوسائط الماليّة والرقميّة[28].

أمّا على المستوى الإقليمي تعتبر الجزائر سبّاقة في الدعوة للعمل الجماعي الإفريقي والعربي لتطويق الإرهاب، وهو ما تُرجم من الناحية القانونيّة في:

- اتفاقية الوقاية من الإرهاب ومكافحته التي تمّ إبرامها في الجزائر عام 1999: تؤكّد على ضرورة التنسيق والتخطيط بين الدول الإفريقية، والوقوف دون وصول أي موارد مالية أو أسلحة للجماعات الإرهابية، وعدم السماح باتخاذ أراضيها كقاعدة تخطيط لهم[29].

من جهة أخرى، دعت الجزائر دول السّاحل في إطار بحثها عن سبل مكافحة الإرهاب إلى:

- تشديد الرقابة على الحدود من خلال إنشاء منظمة الدرك الإفريقي عام 2003.
- تأهيل الجمارك والأجهزة الأمنية وتدريبهم لمراقبة الحدود وتزويدهم بتقنيات حديثة لكشف الإرهابيين.
- إنشاء قاعدة بيانات موحّدة تتضمن كل المعلومات المتاحة حول الجماعات الإرهابية، تلتزم الدول بتغذيتها بكل معلومة حديثة.
- تأكيد الجزائر على الدبلوماسيّة الرامية إلى تنسيق الجهود مع دول الجوار في مجال مكافحة الإرهاب[30].

- المركز الإفريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب: تمّ استحداثه بمبادرة من طرف الجزائر ومقرّه العاصمة الجزائريّة، يعمل على تقديم دروس تكوينيّة في جميع المجالات التي لها علاقة بمحاربة الإرهاب[31].

وعلى الصّعيد الأممي، قدّمت الجزائر "المبادئ التوجيهية الجزائرية"، التي اعتمدتها لجنة مكافحة الإرهاب بمجلس الأمن في 6 جانفي 2025، ثم جرى الإعلان عنها في جلسة 21 جانفي 2025، بهدف منع ورصد وتعطيل تمويل الإرهاب عبر التقنيات الماليّة والرقميّة النّاشئة[32].

الخاتمة:

حاولت هذه الدراسة عبر مختلف عناصرها تركيز هدفها لمعرفة أهم التهديدات الأمنية اللاّتماثلية الإقليمية المؤثّرة على الأمن الوطني الجزائري، فتنامي هذا النوع من التهديدات بعد الحرب الباردة وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وتميّزها بالخطورة الشديدة والطبيعة العابرة للحدود، دفع بالعديد من الدول منها الجزائر إلى تبني استراتيجيّات مختلفة تتلاءم مع كل نوع من هذه التهديدات. وبعد التدقيق في المعلومات الواردة توصّلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة قويّة ومترابطة بين التنظيمات الإرهابية والجريمة المنظمة والمهاجرين غير الشرعيّين، يُشكّل تهديد متنامي ومعقّد للأمن الوطني للدول من بينها الجزائر.
- استطاعت الجزائر أن تعزّز حماية أمنها الوطني عبر تبني استراتيجيّات خاصّة تستهدف مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية، والحد من انعكاساتها.
- يعدّ نجاح الجزائر في مكافحة الإرهاب دليلا على قوّة تخطيطها الاستراتيجي.

استنادا إلى النتائج المتوصّل إليها، توصي هذه الورقة البحثيّة بما يلي:

- ضرورة تكثيف الجهود العسكريّة والدبلوماسيّة للجزائر، من خلال اعتماد خطط واستراتيجيّات أكثر دقّة وفعاليّة في مراجعة التهديدات الأمنيّة اللاّتماثليّة.
- ضرورة تعزيز الإرادة السياسّة الجزائريّة لصياغة أجندات واقعيّة تمكّنها من أداء دور قيادي إقليمي، بما يساهم في تقويض التدخل الأجنبي وتحقيق الأمن الإقيمي ومن ثمّ الوطني.
- ضرورة موازاة الجهود العسكريّة والدبلوماسيّة الجزائريّة مع آليات اقتصاديّة وتنمويّة، عبر تعزيز المشاريع المشتركة والتبادل التجاري، للحد من البطالة والفقر وما ينجر عنهما من تهديدات أمنيّة.

الهوامش:

1 لندة عكروم، تأثير التهديدات الأمنية بين شمال وجنوب المتوسط، عمّان، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، 2013، ص30.

2 وفاء بوراس، استراتيجية منظمة حلف الشمال الأطلسي لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة المتوسط، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، 2021/2020، ص ص 118،119.

3 سليم بلحاج، التهديدات الأمنية اللاتماثلية وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، 2020/2021، ص 46.

4 بسمة مطالبي،" طبيعة التهديدات اللاتماثلية في المناطق الحدودية" مجلة السياسية العالمية، المجلد 5، 2021، ص 141.

5 المرجع نفسه، ص 26.

6 سليم بلحاج، "الهجرة غير الشرعيّة وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري" المجلة الجزائريّة للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 3، 2021، ص 588.

7 فهد بن محمد الشقحاء، الأمن الوطني: تصور شامل، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004، ص18

8 مازن حميد شلال، "الإرهاب العالمي وأثره في الامن الوطني "، مجلة قضايا سياسية، المجلد 2019، العدد 56، 2019، ص 10.

9 سعد عبيد علون السعيدي، رياض فاضل محمد الفيلي، "الأمن الوطني: دراسة نظرية في الأبعاد والاهداف والمرتكزات"، مجلة المعهد، العدد 15، 2023، ص ص 116–118.

10 مراد بن قيطة، "تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية وأثرها على التنمية في منطقة شمال إفريقيا"، دفاتر المتوسط، المجلد 2، 2015، ص 117.

11 Nacer eddine hammouda, La Migration irrégulière vers et à travers l'Algérie, janvier 2018, (PDF) La Migration irrégulière vers et à travers l"Algérie (researchgate.net), seen 23/09/2023.

12 سارة بوحادة، " تداعيات الهجرة غير شرعية على الأمن الجزائري"، مجلة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، المجلد 01، 2020، ص ص 143،144.

13 عبد القادر خليفة،" مهاجرو دول الساحل في مدن الصحراء الجزائرية: من مسار عبور إلى فضاء استقرار (مدينة ورقلة– الجزائر)"، مجلة إنسانيات، المجلد 19، العدد 70، 2019، ص ص 42،43.

14 عمار بريق، " الهجرة غير الشرعية وآثارها على الجزائر"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 7، 2022، ص ص 897–900.

15 World News, More than 1,800 migrants expelled from Algeria into Niger, rights group says, April 2025, https://apnews.com/article/algeria-niger-migrants-expulsions-alarmphone-sahara-eb1e88277e5a5b7d696b4ff7502ca998Seen 04/12/2025.

16 سليم بلحاج، "انعكاسات الجريمة المنظمة على الأمن الوطني الجزائري واستراتيجية مواجهتها"، مجلة الإحياء، المجلد 21، العدد 29، 2021، ص 892.

17 Mohamed Sakhri, Algeria's Security Strategy Against Asymmetric Threats in the Sahel Region, March 2024, https://worldpolicyhub.com/algerias-security-strategy-against-asymmetric-threats-in-the-sahel-region/ Seen 04/12/2025

18 Oxford University Press, USA, ed :10, mars 2009.

19 الموسوعة، حركة أنصار الدين، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/2/12 يوم 2023/10/20، الساعة 19:55.

20 عبد الوهاب عمروش، نشأة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وعلاقاته المركبة بشبكة الجريمة المنظمة 2007–2011"، مجلة السياسة العالمية، المجلد 5، العدد2، 2021، ص 59.

21 الموسوعة، حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/2/12/ يوم 2023/10/20، الساعة 17:08.

22 Yahia H. Zoubir, Abdelkader Abderrahmane, "Bordering on Crisis: The Future of Algeria–Mali Relations", Middle East Council on Global Affairs, Issue Brief, July 2025, p1.

23 رضا شوادرة، أمينة زرداني، " هندسة أمن الحدود الجزائرية: من أجل استراتيجية شاملة في الفضاء الأفرومغاربي"، مجلة مدارات سياسية، المجلد4، العدد 3، 2020، ص ص118،119.

24 Algeria Tightens Measures to Combat Migrant Smuggling to Europe, December 2024, https://english.aawsat.com/arab-world/5093749-algeria-tightens-measures-combat-migrant-smuggling-europe?utm Seen 05/12/2025

25 وكالة الانباء الجزائرية، مصلحة مكافحة الجريمة مكسب لتوفير الاستقرار وحماية الاقتصاد الوطني، 2023، https://www.aps.dz/ar/algerie/114920-2021-10-30-18-35 يوم2023/10/22، الساعة 01:50.

26 عبد الكريم دكاني، الشريف بحماوي، "مكافحة الجريمة المنظمة في القانون الجزائري والقانون الدولي"، مجلة مدارات سياسية، المجلد 2، العدد6، 2018، ص ص 105،106.

27 توفيق بوستي، "الاستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل والصحراء"، مجلة الأبحاث، المجلد 6، العدد2، 2021، ص ص 808،809.

28 Toufik Malki, "Algeria's National Strategy to Combat Money Laundering, Terrorism Financing, and Proliferation Financing and its Pathways out of the FATF Grey List," Science, Education and Innovations in the ontext of Modern Problems, Vol. 8, No. 12, 2025, p5.

29 سهام بوهلالي،" التهديدات اللاتماثلية وانعكاساتها على الأمن الإقليمي لمنطقة شمال إفريقيا"، المجلة الجزائرية للعوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد9، 2017، ص 107.

30 توفيق بوستي، مرجع سابق، ص 810،811.

31سهام بوهلالي، مرجع سابق، ص 108.

32 United Nations, Security Council Counter-Terrorism Committee (CTC), Algeria Guiding Principles: Non-binding guiding principles on preventing, detecting and disrupting the use of new and emerging financial technologies for terrorist purposes, https://www.un.org/securitycouncil/ctc/tags/algeria-guiding-principles?ut Seen 5/12/2025.